

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثامنة والثلاثون

فيينا، 21-22 حزيران/يونيه 2022

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

حشد الموارد المالية

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الخمسون

فيينا، 21-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

حشد الموارد المالية

تقرير من المدير العام

هذا التقرير نسخة منقحة من الوثيقة المذكورة أعلاه، ويتضمن تعديلا لعدد شركاء التمويل المشار إليه في الفقرة 2، وإضافة الفقرة الفرعية (ب) إلى مشروع الاستنتاج الوارد في الفقرة 11.

هذا التقرير مقدم استجابة للتكليف الوارد في المقرر م ت ص-25/م-5، الذي طُلب فيه إلى المدير العام أن يقيم حوارا متواصلا مع الدول الأعضاء من أجل توفير دعم نشيط للجهود المشتركة الرامية إلى حشد الموارد. وينبغي النظر فيه مقترنا بتقرير اليونيدو السنوي لعام 2021، الذي يتضمن معلومات عن حشد الموارد المالية في تلك السنة.

أولا- مقدمة

1- نظرا إلى محدودية التمويل المتاح من ميزانية اليونيدو العادية لأنشطة التعاون التقني، حسبما هو محدد في دستور اليونيدو، فلا بد من حشد موارد من خارج الميزانية من أجل تقديم خدمات المنظمة. وكما هو مبين في التقرير السنوي لعام 2021 في قسم "التمويل والمساهمات المالية"، زادت التبرعات المقدمة من أجل خدمات التعاون الإنمائي التي توفرها اليونيدو بنسبة 38 في المائة في عام 2021 مقارنة بعام 2020، لتصل إلى 197,3 مليون دولار بعد خصم تكاليف دعم البرامج. وظل مستوى الحافطة الإجمالية للمشاريع والبرامج التي ستنفذ في المستقبل مرتقعا حيث بلغ 575,2 مليون دولار، وبلغ حجم الأموال المحشودة 194,7 مليون دولار.

2- وفي عام 2021، وصل حجم التمويل المقدم من الحكومات والمؤسسات إلى مستوى غير مسبوق تاريخيا حيث بلغ 121,9 مليون دولار، منها 39,3 مليون دولار من الاتحاد الأوروبي، الذي لا يزال أكبر شريك منفرد من شركاء التمويل في هذه الفئة. وساهم اثنا عشر شريكا من شركاء التمويل الحكوميين بأكثر من

لأغراض الاستدامة، لم تُطبَع هذه الوثيقة. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بالرجوع إلى الصيغ الإلكترونية لجميع الوثائق.



مليون دولار بعد خصم تكاليف دعم البرامج⁽¹⁾. كما ارتفع حجم التمويل من مرفق البيئة العالمية بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2020، حيث وصل إلى 45,9 مليون دولار. وبالمثل، ارتفع حجم التمويل من الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال إلى 22,7 مليون دولار في عام 2021.

ثانياً - محور التركيز المواضيعي والتقدم المحرز في حشد الأموال

3- ما زال الاتجاه العام للجهود، التي تبذلها اليونيدو بالاشتراك مع دولها الأعضاء من أجل حشد الموارد، منصبا على الأولويات المواضيعية الرئيسية للمنظمة، التي أُعيد التأكيد عليها في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل لليونيدو للفترة 2022-2025، والتي تستهدف الأبعاد التالية: '1' النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية؛ '2' تحقيق الرخاء المشترك من الصناعة؛ '3' حماية البيئة؛ '4' تعزيز المعارف والمؤسسات.

4- ويدل الأداء القوي في الاضطلاع بهذه الجهود المشتركة على أن أولويات المنظمة ومزاياها النسبية قد اكتسبت مزيدا من الأهمية. ومن ثم، فإن اليونيدو مجهزة للاستجابة للأهداف الإنمائية الرئيسية للمجتمع الدولي وكذلك لمعالجة العواقب الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والاضطرابات الناجمة عن تغير المناخ، التي تؤثر تأثيرا شديدا على الاقتصادات النامية وقطاعاتها الإنتاجية، ولا سيما الكائنة منها في أقل البلدان نموا. ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد التنويه بما لدى اليونيدو من مواطن قوة محددة في مجال بناء الشراكات الملموسة والموجهة نحو تحقيق النتائج مع القطاع الخاص، وأوجه التأزر القائمة مع تدخلات المؤسسات الإنمائية المالية، فهذه الضروب من الشراكة والتأزر لا تزال محركا رئيسيا لنهج اليونيدو القائم على الشراكة الذي ينفذ على وجه الخصوص في سياق برامج الشراكة القطرية.

5- ومما له نفس القدر من الثقل الاعتراف بالأهمية البالغة لأنشطة اليونيدو الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، حسبما سُدد عليه في إعلان أبوظبي (م ع-18/ق-1) والقرار اللاحق المعنون "اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" (م ع-19/ق-1)، الذي جرى التأكيد فيه على التقدير الذي تحظى به الأعمال المضطلع بها في هذا الشأن، ولاسيما لزيادة فرص حصول جميع النساء على الموارد الإنتاجية، ولتعزيز دور المرأة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ولبناء المعرفة والقدرة على التنمية الصناعية المراعية للمنظور الجنساني.

6- وفي إطار الأولوية المواضيعية لحماية البيئة، زاد التمويل المقدم من مرفق البيئة العالمية مرة أخرى زيادة كبيرة في عام 2021، كما كان متوقعا في التقرير السنوي لعام 2020، مما أتاح التغلب على ظاهرة الانكماش الدوري التي شهدتها العايمان السابقان. وعلى الرغم من ذلك، بذلت جهود أيضا لزيادة تنوع مصادر التمويل وتعزيز المشاركة مع صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف، بعد اعتماد اليونيدو لدهما في أواخر عام 2020. وتزيد هذه الأنشطة وطبيعة آليات التمويل من الاحتياجات المطلوبة من الموارد القابلة للبرمجة (الأموال غير المخصصة لأغراض محددة) للتمكين من توفير المساعدات التحضيرية المطلوبة والتمويل المشترك. كما أنهما تشددان على أهمية وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في اتفاق التمويل. ونظرا لأن جميع التبرعات المقدمة تقريبا لعمل اليونيدو لا تزال مخصصة بشكل صارم لمشاريع محددة، فإن قدرة المنظمة على اغتنام الفرص الجديدة التي تتطلب تمويلا مشتركا أو مساعدة تحضيرية وعلى الاستجابة بسرعة للطلبات المتزايدة لا تزال مقيدة.

(1) قدم شركاء التمويل الحكوميون التالية أسماؤهم مساهمات مخصصة للمشاريع المنفذة في عام 2021 تتجاوز مليون دولار بعد خصم تكاليف دعم البرامج: اليابان 21,8 مليون دولار، سويسرا 13,8 مليون دولار، إيطاليا 6,9 ملايين دولار، ألمانيا 6,2 ملايين دولار، الصين 6 ملايين دولار، السويد 5,5 ملايين دولار، النرويج مليون دولار، الاتحاد الروسي 1,9 مليون دولار، البحرين 1,5 مليون دولار، الولايات المتحدة الأمريكية 1,3 مليون دولار، الهند 1,1 مليون دولار، أستراليا 1 مليون دولار.

ثالثاً - الاتجاه العام لبرامج فترة السنتين 2022-2023 والتوقعات بشأن حشد الأموال

7- سوف تسترشد برامج اليونيدو بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025، الذي يحدد الاتجاه الاستراتيجي على مدى السنوات الأربع المقبلة، وكذلك بإعلان أوظيفي (م ع-18/ق-1) وبجمله صكوك، منها القرار المذكور أعلاه المعنون "اليونيدو والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" (م ع-19/ق-1)، والقرار الرامي إلى وضع استراتيجية لليونيدو للتصدي لتغير المناخ (م ع-19/ق-2)، وإعلان فيينا الوزاري لأقل البلدان نمواً (م ع-19/ق-3).

8- وكما أكد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025، يلزم بذل جهد كبير للمضي قدماً في توسيع نطاق تدخلات اليونيدو والموارد اللازمة لذلك الغرض لتحقيق النتائج والآثار المنشودة. وقد أحرزت المنظمة بالفعل تقدماً كبيراً في تنويع الصكوك التي تضطلع من خلالها بولايتها، ولا سيما بإصدار سياسة جديدة وحديثة للمنح. وتتماشى هذه الجهود تماماً مع زيادة التركيز على النهج البرنامجية، التي تعبئ الموارد من شركاء متعددين من القطاعين العام والخاص من أجل توسيع نطاق أنشطة التعاون التقني وأثرها وكفاءتها استناداً إلى الأساس المنطقي الذي تقوم عليه برامج التعاون التقني.

9- لكن الدعوة إلى العمل على التعافي من الجائحة وتعجيل وتيرة تنفيذ عقد العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة طغت عليها في غضون ذلك الأزمة العالمية التي أثارها النزاع المسلح في أوكرانيا، والتي تجاوزت آثارها عواقبها الإنسانية لتحدث صدمة كبيرة في أسواق السلع الأساسية كان لها وقع خطير أثر بشكل خاص على البلدان النامية. ومن المرجح أن تؤدي الزيادة الناجمة عن ذلك في أسعار الأغذية والطاقة إلى تعطيل مسيرة التقدم المحرز في الحد من الفقر وستتطلب من المجتمع الدولي بذل جهود كبيرة للتخفيف من الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عنها. وسوف تسترشد مساهمات اليونيدو في التخفيف من حدة الأزمة باللجنة التوجيهية للفريق المعني بالتصدي العالمي لأزمات الغذاء والطاقة والأزمات المالية، الذي أنشأه مؤخراً الأمين العام للأمم المتحدة، وستستفيد من المزايا النسبية للمنظمة في ميدان العمل على توفير الأمن الغذائي وتيسير حصول القطاعات الإنتاجية على الطاقة المتجددة. وسيتعين استكمال مساهمات اليونيدو في هذا المسعى الجماعي بزيادة في جهود حشد الموارد المضطلع بها مع دولها الأعضاء وسائر شركائها في التمويل. ومما سيكون له أهمية خاصة في تيسير الاستجابة السريعة للطلبات الحساسة من حيث التوقيت المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعد الوفاء بالالتزامات، التي تعهدت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سياق اتفاق التمويل بمضاعفة مستويات الموارد الموجهة عبر الصناديق المعنية بالتنمية، سواء من الصناديق المجمعدة المشتركة بين الوكالات أو الصناديق المواضيعية التابعة لوكالة واحدة.

10- وفيما يتعلق بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، واستناداً إلى تعهدات التمويل الثابتة، لا تزال التوقعات إيجابية بالنسبة للتمويل في المستقبل، على النحو المبين في التقرير السنوي لعام 2021. وبالمثل، فإن التوقعات بشأن حشد الموارد بالتعاون مع شركاء اليونيدو الرئيسيين في التمويل ما زالت إيجابية عموماً، على الرغم من أن الآثار المترتبة على الأزمة المستمرة في أوكرانيا لا تزال عصية على التنبؤ.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من اللجنة اتخاذها

11- لعل اللجنة تود أن تنتظر في توصية المجلس باعتماد مشروع المقرر التالي:

"إن مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يحيط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة IDB.50/7/Rev.1-PBC.38/7/Rev.1؛

- (ب) يقرر تفويض المدير العام سلطة الموافقة على المشاريع، التي تكون اليونيدو والجهات المانحة قد اختارتها، لتمويلها في إطار صندوق التنمية الصناعية في عامي 2022 و2023 وفقا للأولويات المحددة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل 2022-2025 (IDB.49/8-PBC.37/8)؛
- (ج) يشجع الدول الأعضاء وسائر الجهات المانحة على زيادة تبرعاتها لليونيدو، بما في ذلك للصندوق الاستثماري للشراكة، وكذلك للحساب الخاص للتبرعات لأغراض الأنشطة الأساسية، وصندوق التجهيزات الكبرى؛
- (د) يشجع أيضا جميع شركاء التمويل على النظر في التبرع بأموال غير مخصصة لأغراض بعينها، وتحديدًا لتمكين اليونيدو من الاستجابة السريعة لطلبات الحصول على المساعدة وإعداد وتنفيذ أنشطتها البرنامجية على نحو فوري ومنسق؛
- (هـ) يطلب إلى الدول الأعضاء أن تتظر في تقديم تبرعات لليونيدو لتمكينها من العمل مع مصادر التمويل التي تشترط التمويل المشترك، وذلك إما بالمساهمة في الصناديق الاستثمارية المخصصة أو بتقديم تمويل لأغراض خاصة على المستوى القطري أو العالمي؛
- (و) يشجع حكومات البلدان المستفيدة على الاضطلاع بدور نشيط في مشاطرة اليونيدو ومسؤولية حشد أموال للأنشطة ذات الأولوية المتفق عليها معها، ويشجعها تحديدا على أن تأخذ زمام المبادرة في استبانة الأموال المتاحة على المستوى القطري والحصول عليها، بما في ذلك فرص تقاسم التكاليف على الصعيد المحلي، وكذلك الأموال المتاحة من شركاء التمويل الثنائيين، والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، والبنك الدولي، وسائر مؤسسات التمويل الإنمائي؛
- (ز) يوصي بشدة بأن تتعاون الدول الأعضاء مع المنظمة وتدعم جهودها الرامية إلى تطوير وتعزيز برامجها ومبادراتها في سياق التنمية الدولية، وخاصة من خلال المؤتمرات الدولية وغيرها من أشكال التحوار، بغية ضمان التعريف الجيد بهذه المبادرات، والإقرار بصلتها الوثيقة بأهداف التنمية الدولية، وإتاحة ما يلزم من موارد لها."